

Distr.: General
15 January 2020
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يتناول هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن 2486 (2019)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، ويقدِّم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، ويبيّن بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري السابق في 26 آب/أغسطس 2019 (S/2019/682).

ثانيا – التطورات المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية

2 – تصاعدت الأعمال العدائية على إثر الهجوم الذي وقع للسيطرة على طرابلس في 4 نيسان/أبريل 2019 على يد القوات بقيادة قائد الجيش الوطني الليبي، اللواء خليفة حفتر، واتسعت رقعتها جغرافيا. ووقعت اشتباكات بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي التابع للواء حفتر في غريان وترهونة، وحول سرت وجفرة. ونشأت انقسامات تسبب بها النزاع في مواقع أخرى، بما في ذلك مرزق في جنوب ليبيا.

3 – وأصبح استخدام القوة الجوية والتكنولوجيا الدقيقة، بما في ذلك المدفعية الدقيقة التوجيه، السمة الغالبة لنزاع منخفض الحدة لولا ذلك. وتشير دلائل إلى أن البنية الأساسية للطائرات المسيرة من دون طيار والعمليات التي تنفذها هذه الطائرات يسَّرتها جهات فاعلة خارجية تعمل داخل ليبيا. ووقعت حوادث متعددة تنطوي على ضربات جوية دقيقة شنتها طائرات مجهولة في انتهاك واضح لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير مستمرة عن تزايد ضلوع المرتزقة الأجانب مما يزود كلا الجانبين بقدرات قتالية معزَّزة.

4 – ومنذ اندلاع النزاع في 4 نيسان/أبريل، عانى البلد استمرار وقوع ضحايا في صفوف المدنيين مع سقوط 284 قتيلا وإصابة 363 بجروح. وأجبر أكثر من 000 140 شخص على الفرار من ديارهم. وواصل ممثلي الخاص لليبيا العمل مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية





من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية واستئناف المحادثات السياسية بين الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة. ومدَّد مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره 2486 (2019) المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2019، وطلب إلى البعثة أن تدعم إمكانية وقف إطلاق النار.

5 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، استقال وزير التعليم على خلفية اعتراضه على قرار فصل الوزارة إلى وزارة للتعليم العام ووزارة للتعليم العالي. وقبل ذلك بأيام، ألغت الوزارة دفع المرتبات لأكثر من 000 150 شخص مسجلين في كشوف المرتبات لديها بسبب عدم تقديمهم الوثائق المطلوبة وأمرت بإجراء تحقيقات إدارية طالت حوالي 800 موظف. وعلَّق ديوان المحاسبة الليبي هذا القرار لأسباب تقنية.

6 - وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أبرمت حكومة الوفاق الوطني وتركيا مذكرتي تفاهم بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية والتعاون الأمني. وفي رسالة مؤرخة 26 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة، قدمت ورقة توضيحية حول مذكرة التفاهم بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية. وفي 2 كانون الثاني/يناير 2020، وافق البرلمان التركي على اقتراح يؤذن بموجبه لحكومة تركيا، لمدة سنة واحدة، نشر قوات عسكرية تركية في ليبيا، إذا طلبت حكومة الوفاق الوطني ذلك. وحسبما أفيد، طلبت حكومة الوفاق الوطني من حكومة تركيا نشر قوات.

7 - وفي رسائل مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر و 16 كانون الأول/ديسمبر و 9 كانون الأول/ديسمبر على التوالي، اعترضت قبرص ومصر واليونان على مذكرة التفاهم بين حكومة ليبيا وحكومة تركيا بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أقرَّت جامعة الدول العربية قرارا تؤكد فيه رفضها التدخلات الخارجية وضرورة منع هذه التدخلات التي تسهم في تسهيل انتقال المقاتلين المتطرفين والإرهابيين الأجانب إلى ليبيا. وفي 4 كانون الثاني/يناير، أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب في طبرق أن مذكرتي التفاهم غير قانونيتين في حين أن مجموعة أخرى من أعضاء مجلس النواب في طرابلس سبق أن أقرَّتهما.

8 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أعلن اللواء حفتر أن ”ساعة الصفر“ دُقَّت للهجوم البري والجوي الذي يهدف إلى السيطرة على طرابلس، وأدى الإعلان إلى تعبئة عامة للقوات الداعمة لحكومة الوفاق الوطني. وأسفر الهجوم والتعبئة عن اشتباكات مكثفة بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني وتصعيد العمليات الجوية ولكنه لم يفض إلى تحقيق أي من الجانبين مكاسب ميدانية كبيرة في منطقة طرابلس. غير أن قوات الجيش الوطني الليبي، في 6 كانون الثاني/يناير 2020، استعادت السيطرة على سرت، بما في ذلك على قاعدتها الجوية وميناءها البحري، من قوات حكومة الوفاق الوطني.

9 - وفي 8 كانون الثاني/يناير 2020، أصدر رئيس الاتحاد الروسي ورئيس تركيا بيانا مشتركا (S/2020/31، المرفق) يدعوان فيه جميع الأطراف في ليبيا إلى وقف الأعمال العدائية اعتبارا من الساعة 00:00 من يوم 12 كانون الثاني/يناير، وإعلان وقف إطلاق نار مستديم، والاجتماع على الفور حول طاولة مفاوضات. وأعربا عن تأييدهما لعملية برلين وشددا على ضرورة مشاركة الأطراف الليبية والبلدان المجاورة. ومن ناحية أخرى، وافقت حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي موافقة مشروطة على وقف إطلاق النار في 11 كانون الثاني/يناير، في حين زعم كلاهما أنه قد ارتكبت انتهاكات بعد دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ. وفي 13 كانون الثاني/يناير، شارك رئيس الوزراء، فايز السراج، في محادثات

في موسكو مع اللواء حفتر لإضفاء طابع رسمي على وقف الأعمال العدائية برعاية الاتحاد الروسي وتركيا. وفي حين وقع السيد السراج، كما أفيد، مسودة اتفاق مشترك لوقف إطلاق النار، لم يوقّعها اللواء حفتر.

تنفيذ مبادرة النقاط الثلاث والعملية السياسية

10 - دعما لقمة برلين، في 19 كانون الثاني/يناير، التي تشكل النقطة الثانية من مبادرة النقاط الثلاث المقدمة إلى مجلس الأمن في 29 تموز/يوليه، كثف ممثلي الخاص العمل مع الجهات صاحبة المصلحة الدولية. وفي أعقاب اجتماع ممثلي الخاص مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في 15 آب/أغسطس، استضافت ألمانيا خمسة اجتماعات تحضيرية في برلين لحشد الدعم من أعضاء المجتمع الدولي المعنيين بليبيا لتهيئة الظروف اللازمة لإقامة حوار بين الأطراف الليبية بوسعه إنهاء العنف واستئناف العملية السياسية.

11 - وضمَّت الاجتماعات التحضيرية التي عقدت على مستوى كبار المسؤولين الاتحاد الروسي وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا وفرنسا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ويتمحور مشروع البيان الصادر عن قمة برلين حول ست حزم من التدابير: وقف الأعمال العدائية ووقف دائم لإطلاق النار، وتنفيذ حظر توريد الأسلحة، وإصلاح قطاع الأمن، والعودة إلى العملية السياسية، والإصلاح الاقتصادي، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الاجتماع التحضيري الثالث، كُلِّفت بعثة الأمم المتحدة بتفعيل هذه الحزم وإطلاع الفئات الليبية المعنية على فحوى المناقشات والنتائج المنشودة من عملية برلين في الفترة المفضية إلى إقامة حوار بين الأطراف الليبية، الذي يشكل الخطوة الثالثة من مبادرة النقاط الثلاث. وفي الاجتماع الرابع، ناقش المشاركون الخطة التنفيذية التي أعدَّتها بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ العناصر الواردة في مشروع البيان.

12 - واجتمع ممثلي الخاص بانتظام مع السيد السراج واللواء حفتر وغيرهما من أصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين، في إطار الجهود التي يبذلها في مجال الاتصال، بهدف التشجيع على إنهاء النزاع، وإعادة توحيد المؤسسات الوطنية أو الحفاظ على سلامتها، والعودة إلى العملية السياسية. وعقد سلسلة من الاجتماعات مع مجموعات كبيرة من أعضاء مجلس النواب في تونس وطرابلس لدعم توحيد مجلس النواب بعد أن بدأ الأعضاء من المنطقة الغربية في هذه الهيئة عقد اجتماعات مستقلة في العاصمة.

13 - وطالب السيد السراج، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر، إرسال بعثة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق وطلب من المحكمة الجنائية الدولية محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب. وفي 29 أيلول/سبتمبر، أصدرت حكومة الوفاق الوطني بيانا أكدت فيه من جديد أن الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا والمؤتمر الوطني ينبغي أن تكون الأساس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وطلبت الحكومة عودة جميع القوات التابعة للواء حفتر إلى قواعدها كشرط لأي اتفاق لوقف إطلاق النار.

14 - وعقد رئيس الوزراء السراج سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الليبيين، شملت القادة العسكريين من المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى ومنطقة طرابلس، وأعضاء المجلس الرئاسي، وكبار رجال الأعمال، ورؤساء البلديات، وشيوخ القبائل، وممثلات وممثلي النساء والشباب. وكان الهدف من هذه المشاورات توحيد الموقف السياسي لهذه الفئات المعنية.

15 - واستضافت حكومة مصر اجتماعات في القاهرة في 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر لمجموعة من أعضاء مجلس النواب دعما لتوحيد الهيئة التشريعية. وجرى التشديد في البيان الختامي على الدور المركزي لمجلس النواب في استئناف العملية السياسية والتأكيد على ضرورة تحقيق التوافق الوطني ورؤية وطنية مشتركة من أجل إجراء انتخابات وطنية.

16 - وخلال تواصل بعثة الأمم المتحدة مع المجلس الأعلى للدولة، شدد أعضاء المجلس على ضرورة استئناف العملية السياسية على أساس الاتفاق السياسي الليبي وإنهاء الفترة الانتقالية بإجراء استفتاء على الدستور. واقترح رئيس المجلس الأعلى للدولة إطارا لإنهاء النزاع وإعادة إطلاق العملية السياسية. واجتمع مستشارو اللواء حفتر أيضا مع ممثلين عن المجتمع الدولي لاقتراح الوسائل والشروط الممكنة لإنهاء النزاع.

المساعي الدولية والإقليمية

17 - في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول مجموعة الدول السبع الذي عقد في بياريتز، فرنسا، في 26 آب/أغسطس، أعربت المجموعة عن التأييد لهدنة تفضي إلى وقف إطلاق نار مستدام ودعت إلى عقد مؤتمر دولي يضم جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، مما مهد السبيل للاجتماعات التي عقدت في برلين لاحقا. وكثف ممثلي الخاص اتصالاته على الصعيدين الإقليمي والدولي لحشد الدعم لعملية برلين، بما يشمل القيام بزيارات إلى ألمانيا وإيطاليا وتونس والجزائر وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

18 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم تقارير أسبوعية إلى أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بليبيا عن التطورات الميدانية وأنشطة الأمم المتحدة. وفي البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية في 10 أيلول/سبتمبر، أدينت التدخلات الخارجية ودعي إلى إنهاء النزاع والعودة إلى الحوار. ودعت جامعة الدول العربية أيضا إلى تنفيذ اتفاق الصخيرات، وأعربت عن تأييدها لدور الأمم المتحدة في التوسط في النزاع. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أعرب في البيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن بالغ القلق إزاء الحالة السائدة، وجرى التأكيد مجددا على أهمية مشاركة الاتحاد الأفريقي في البحث عن حل سياسي دائم للأزمة في ليبيا.

19 - وفي 25 أيلول/سبتمبر، اجتمعت فرقة العمل التي تضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمعالجة وضع المهاجرين في ليبيا من أجل مناقشة الخطوات التالية والأولويات والإمكانيات المتاحة لمواصلة العمل المشترك. كما ناقشت السبل الكفيلة بتوطيد التعاون مع السلطات الليبية على زيادة المساعدة على العودة الطوعية وعمليات الإجلاء من ليبيا وإيجاد بدائل للاحتجاز. وكرر أعضاء فرقة العمل أيضا تأكيد الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى دعم المهاجرين العائدين على نحو أشمل لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

20 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، اشتركت إيطاليا وفرنسا في رئاسة اجتماع وزاري على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة وزراء الخارجية وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المشاركة في عملية برلين. وأصدر الرئيسان المشاركان بيانا شددا فيه على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، وتنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن، والعودة إلى العملية السياسية. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، قام وزير خارجية ألمانيا بزيارة إلى ليبيا وأطلع خلالها السيد السراج وغيره من أصحاب المصلحة الليبيين على عملية برلين.

21 - وفي 4 تشـــرين الأول/أكتوبر، أحلتُ إلى رئيس مجلس الأمن رســـالة موجهة من رئيس الاتحاد الأفريقي (S/2019/794) يحيل بها البيان الذي اعتمده مجلس الســـلم والأمن في جلســـته 883 المعقودة في 27 أيلول/ســـبتمبر، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ليبيا عن طريق تعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أحلتُ أيضـــا رســـالة من جامعة الدول العربية (S/2019/813) بشـــأن اقتراحها لإقامة آلية أو ترتيبات رسمية مشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن ليبيا.

الحالة في المنطقة الغربية

22 - وفي أغلب الفترة المشـــمولة بالتقرير، اســـتمر القتال البري بمعظمه في جنوب طرابلس والمناطق المحيطة بها في المنطقة الغربية، مثل العزيزية وغريان وســـوق الخميس. ووفقا للمعلومات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة، منذ بداية النزاع، نفذ الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء حفتر والقوات التابعة له نحو 850 غارة جوية دقيقة التوجيه بطائرات مســـيرة بدون طيار و 170 غارة جوية أخرى بمقاتلة - قاذفة، من بينها ما يقدر بنحو 60 غارة جوية دقيقة التوجيه بطائرات مقاتلة أجنبية. وفي الوقت نفســـه، نفذت حكومة الوفاق الوطني والقوات التابعة لها حوالي 250 غارة جوية. وقصـــفت الطائرات التابعة للجيش الوطني الليبي مرارا مناطق في طرابلس، بما في ذلك الفرناج وجنزور والسواني وتاجوراء وكذلك بلدة الزاوية، واستهدفت منشآت عسكرية وحكومية وعامة. وفي 4 كانون الثاني/يناير، قصفت طائرات تابعة للجيش الوطني الليبي الكلية العسكرية في طرابلس، مما أسفر عن مقتل ثلاثين طالبا من طلاب الكلية. وعلى إثر بدء وقف إطلاق النار المعلن، في 12 كانون الثاني/يناير، ظل الوضـــع في طرابلس هادئا نســـبيا إلى حد كبير. واندلعت اشـــتباكات محدودة في جنوب طرابلس، مع إرســـال حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي تعزيزات محدود إلى المواقع التابعة لكل منهما. وفي منطقة سرت، ظل الوضع هادئا.

23 - وفي طرابلس، تكرر اســـتهداف مطار معيتيقة الدولي، وهو المطار الرئيســـي لغرب ليبيا، وللأمم المتحدة والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية، بما في ذلك من طائرات الجيش الوطني الليبي والقوات البرية. وفي 1 أيلول/سبتمبر، سقطت أربع قذائف داخل المطار، مما ألحق أضرارا بطائرة للخطوط الجوية الليبية وبطائرة لشركة طيران محلية تزامن وصولها إلى المطار مع القصف وأسفر عن إصابة عدد من الأشخاص، من بينهم أفراد الطاقم، وإغلاق المطار إلى أجل غير مسمى أمام الرحلات الجوية المدنية في 6 أيلول/سبتمبر.

24 - وعملت بعثة الأمم المتحدة مع الأطراف على تيســـير إعادة فتح مطار معيتيقة الدولي وهي تواصـــل اســـتخدامه للرحلات الجوية للأمم المتحدة بشـــكل متقطع وعندما تســـمح الحالة الأمنية. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الجيش الوطني الليبي منطقة حظر جوي في غرب ليبيا، بما يغطي مساحة كبيرة جنوب طرابلس وقسم كبير من المدينة، باستثناء الشريط الضيق للعاصمة على امتداد الساحل. ويقع المطار ومجمع أويا لبعثة الأمم المتحدة خارج منطقة الحظر الجوي المعلن عنها. وجاء هذا الإعلان بعد يومين من الإبلاغ عن فقدان مركبة إيطالية ومركبة أخرى تابعة للولايات المتحدة من المركبات الطيارة غير المأهولة في أجواء طرابلس. واعترف الجيش الوطني الليبي علنا بالمسؤولية عن إسقاط الطائرة المسيرة من دون طيار التابعة للولايات المتحدة.

25 - وتتضــح على نحو متزايد المخاطر والعواقب المباشــرة للتدخلات الأجنبية. وســعيا لزيادة عدد المقاتلين، يتزايد ضلوع المرتزقة. وقد ارتبط وجود هؤلاء المقاتلين المحترفين بتصعيد أعمال العنف.

26 - وانتقلت الأعمال العدائية تدريجيا إلى الأحياء المكتظة بالســـكان، مما أدى إلى ما يقابل ذلك من زيادة في عدد الضحايا في صفوف المدنيين. وأفادت بعثة الأمم المتحدة أنه في 6 تشرين الأول/أكتوبر، ألقت طائرة للجيش الوطني الليبي أربع قنابل غير موجهة على نادي الفروســـية الذي يقع على مســـافة 350 مترا من مجمع الأمم المتحدة في طرابلس. وجمعت بعثة الأمم المتحدة الأدلة لإبلاغ فريق الخبراء المعني بليبيا وغيره من الهيئات ذات الصلة. وأصيب ستة مدنيين بجروح، من بينهم خمسة أطفال، من جراء هذا الهجوم، وســـقطت بعض الشـــظايا داخل مجمع الأمم المتحدة. وأفادت بعثة الأمم المتحدة عن عدد من الحوادث الأخرى. وفي 14 تشـــرين الأول/أكتوبر، قتل ثلاثة أطفال نتيجة قيام طائرة تابعة للأصـــول الجوية للجيش الوطني الليبي بقصـــف مبنى ســـكني في منطقة الفرناج في طرابلس. وفي 23 تشـــرين الأول/أكتوبر، قصــفت طائرة للجيش الوطني الليبي منطقتي العزيزية والرملة، مما أســفر عن إصــابة ثلاثة منازل ومقتل ثلاثة مدنيين وإصـــابة أربعة آخرين. وفي 31 تشـــرين الأول/أكتوبر، نفَّذت طائرة للجيش الوطني الليبي غارات جوية في طرابلس، بالقرب من مكاتب وزارة الداخلية. وفي 18 تشـرين الثاني/نوفمبر، نفَّذت طائرة داعمة للجيش الوطني الليبي غارات جوية على مقربة من مصـنع في تاجوراء، مما أسـفر عن مقتل سبعة أشخاص، من بينهم خمسة عمال أجانب. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، نفَّذت طائرة للجيش الوطني غارة جوية في منطقة الســواني الواقعة جنوب طرابلس، مما أســفر عن مقتل ثلاثة أطفال. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، نفَّذت طائرة للجيش الوطني الليبي غارات جوية في الزاوية مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين.

27 - ونُظِّمت احتجاجات ومظاهرات ســلمية في طرابلس خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. وفي 21 و 28 تشـرين الأول/أكتوبر، تظاهر حوالي مائة من المدنيين أمام مكتب رئيس الوزراء بشـأن مسـائل تتعلق بفرص العمل والمرتبات. ونّظم حوالي 70 شخصا مظاهرات في ميدان الشهداء في 27 أيلول/سبتمبر و 14 تشـرين الأول/أكتوبر ندَّد المشـاركون فيها باللواء حفتر والهجوم من أجل السـيطرة على العاصـمة. وتجمع نحو 25 شـــخصـــا أمام مجمع أويا لبعثة الأمم المتحدة في 20 و 31 تشـــرين الأول/أكتوبر رافعين شعارات مناهضة لحفتر.

28 - وتواصـل الجماعات المسلحة في طرابلس تهديد الأفراد الذين يعرقلون حصـولها على الموارد. وبعد مقتل قادة من الكانيات/اللواء السابع في ترهونة، شنت الجماعة هجمات مكثفة ضد المشتبه في تعاطفهم مع حكومة الوفاق الوطني. وفي الفترة الممتدة بين 26 آب/أغســطس و 1 أيلول/ســبتمبر، أســفرت هذه الهجمات عن مقتل 39 شـخصـا، من بينهم مدنيون، وجرح العشـرات غيرهم. وفي أماكن أخرى في غرب ليبيا، وقعت سلسلة من عمليات الاختطاف لدوافع سياسية وإجرامية. فقد اختطف الجيش الوطني الليبي عضـــوا في المجلس الأعلى للدولة في جنوب طرابلس ثم أطلق ســـراحه لاحقا. وفي منطقة قرابولي، ألقي القبض على عدد من الليبيين أثناء تنقلهم بين المناطق التي تسيطر عليها جماعات مختلفة. وحسبما أفادت به التقارير، فإن بعضهم قد قُتلوا.

الحالة في المنطقة الشرقية

29 - شـــهد شـــرق ليبيا تدهورا في النظام العام، بما في ذلك حالات عديدة من الجرائم والترهيب على يد عناصـر منتسـبة إلى الجيش الوطني الليبي، ولا سـيما في بنغازي، حسـبما أفادت به التقارير. وأصـبحت بنغازي مركزا للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، بما في ذلك بيع المخدرات والأسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقت الشرطة القبض على العديد من الأفراد المتورطين في الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة.

30 - وسُـجِّلت عدة حوادث خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، بما في ذلك اختطاف رئيس هيئة الرقابة الإدارية ثم الإفراج عنه لاحقا في شـرق ليبيا، واختطاف الرئيس السـابق لنقابة المحامين في بنغازي، ومقتل موظف في مصـــرف الجمهورية في بنغازي، واختطاف المدير العام للمصـــرف التجاري الوطني. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، اكتشفت قوات الأمن مقبرة جماعية في منطقة الهواري في بنغازي.

31 - وكانت النســاء في شــرق ليبيا أهدافا لأعمال الخطف والهجمات. وفي 29 أيلول/ســبتمبر، اختطفت مديرة إدارة الخدمات الصحية من منزلها في درنة على يد جماعة مسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضـا، اختطفت امرأتان سـودانيتان وتعرضـتا للتعذيب والقتل على يد جماعة مسـلحة في بنغازي، في حين اختطفت امرأة ليبية في السـبعين من العمر من منزلها في بنغازي بعد اتهامها بأنها تمارس السـحر. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم رجال مسلحون منزل رئيسة الدائرة الجنائية السابعة في بنغازي.

الحالة في المنطقة الجنوبية

32 - في 4 آب/أغسـطس، تصـاعدت حدة التوترات بين قبيلتي الأهالي والتبو في مدينة مرزق الواقعة جنوب ليبيا إلى مستويات لم يسبق لها مثيل بعد أن قصفت طائرات مسيرة من دون طيار داعمة للجيش الوطني الليبي تجمعا لأفراد من التبو مما أسـفر عن مقتل أكثر من 40 شـخصـا. وبعد الاجتماع الذي عقد بين التبو وممثلي الجيش الوطني الليبي في أبو ظبي في منتصـف أيلول/سبتمبر، سيطرت الجماعات المسلحة التي تتحكم بها قبيلة التبو على المدينة التي كانت تسـيطر عليها قبيلة الأهالي وغيرها من الجماعات الموالية للجيش الوطني الليبي منذ آذار/مارس.

33 - واجتمع ممثلي الخـاص بممثلي كـل من القبيلتين وهو يعمـل على تهـدئـة الحـالـة وتهيئـة الظروف لعودة المشردين.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

34 - لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) يشكل تهديدا للأمن والاستقرار في ليبيا. فعلى إثر مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي في 26 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن عبد القادر النجدي، الأمير المعين لتنظيم الدولة الإســلامية في ليبيا، تحالفه مع زعيم تنظيم الدولة الإسلامية الجديد، أبو إبراهيم الهاشمي القريشي.

35 - وفي تشـرين الأول/أكتوبر، أُفيد بأن قوات الجيش الوطني الليبي في سـبها والقوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني في سرت ألقت القبض على أعضـاء مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسـلامية، مما يدل على الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي لاستهداف التنظيم.

ومما يبعث على القلق أن الأمن في جنوب ليبيا قد يزداد تدهورا، مما يسمح لتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى بالتوسع في أنشطتها.

36 - وفي سلسلة من البيانات الصادرة في الفترة الممتدة بين 20 و 30 أيلول/سبتمبر، أعلنت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا أن 43 من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية قتلوا في أربع غارات جوية في جنوب ليبيا في أيلول/سبتمبر. ووفقا لقيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، نُفِّذت هذه الغارات الجوية بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

الحالة الاقتصادية

37 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفعت قيمة الدينار الليبي مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى زيادة قوته الشرائية فيما يتعلق بالسلع الأساسية من قبيل الأغذية. ولقد أدت الضريبة المنخفضة تدريجيا على أسعار صرف العملات الأجنبية التي فرضها المجلس الرئاسي في أيلول/سبتمبر 2018 إلى تحفيز الودائع وتقويض السوق السوداء. أما الإيرادات غير المتوقعة من هذه الضريبة، التي من المتوقع أن تتجاوز 20 بليون دينار ليبي في عام 2019، فلا تزال تبقي على فائض في الميزانية العامة التي تشرف عليها حكومة الوفاق الوطني. وفي حين أن معظم الإيرادات المتأتية من الضريبة على أسعار صرف العملات الأجنبية مدرجة في الميزانية العامة وأن مصرف ليبيا المركزي بدأ مؤخرا في نشر تقارير الميزانية بانتظام، لا يزال هناك نقص في الشفافية فيما يتعلق بالأشخاص الذين يستطيعون الحصول على السعر الخاضع للضريبة مقابل السعر الرسمي. وفي جنوب ليبيا، لا تزال السيولة النقدية تشكل تحديا بسبب عجز فرع المصرف المركزي الرسمي في غرب ليبيا وفرع المصرف المركزي الموازي غير المعترف به في شرق ليبيا عن تقديم أموال نقدية.

38 - ومنذ نيسان/أبريل، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلثين بسبب النزاع وسجل الدين زيادة كبيرة. وعلى الرغم من أن الدين الذي يديره مباشرة مصرف ليبيا المركزي انخفض إلى 56 بليون دينار ليبي، فالدين في فرع مصرف ليبيا المركزي الموازي غير المعترف به في شرق ليبيا زاد إلى 43 بليون دينار ليبي، ونتج عن ذلك أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 150 في المائة.

39 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، حاولت ”الحكومة المؤقتة“ غير المعترف بها استبدال رئيس ومجلس إدارة شركة البريقة لتسويق النفط، وهي الشركة الليبية لتوزيع الوقود. وكادت محاولة تقسيم هذه المؤسسة الوطنية والاستيلاء على مكاتب ضرورية لأداء المؤسسة الوطنية للنفط أن تفضي إلى إعلان حالة القوة القاهرة.

40 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، قام وزير الاقتصاد بإلغاء نظام دعم الوقود في ليبيا، وهو نظام لا يزال يكلف البلد بلايين الدولارات ويشجع في الوقت نفسه الاستهلاك المفرط وتهريب الوقود. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت أعمال عنف أدت إلى سقوط بعض الضحايا في حقل الفيل للنفط، مما هدد سلامة موظفي المؤسسة الوطنية للنفط وأدى إلى توقف إنتاجها بصورة مؤقتة. وأصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانا عاجلا تنبه فيه إلى ضرورة حماية الموظفين المدنيين والبنية التحتية الوطنية للنفط.

ثالثا – الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف – الدعم الانتخابي والعملية الدستورية

41 – واصل فريق المساعدة الانتخابية المتكامل الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة، والذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهوده الرامية إلى تقديم الدعم والمشورة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، مع التركيز على تسجيل الناخبين والتشريعات وتشييد مجمع جديد لمفوضية الانتخابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم لجان الانتخابات البلدية في شرق وغرب البلد بإجراء انتخابات. وعينت ''الحكومة المؤقتة'' غير المعترف بها لجانا توجيهية في عدد من البلديات، بما في ذلك البلديات التي أجريت فيها انتخابات في عام 2019. وفي هذه الأثناء، استمرت المناقشات التي تجريها هيئة صياغة الدستور، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة بشأن الإطار الدستوري اللازم لإجراء انتخابات محتملة.

42 – ولم تصرف بالكامل للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية الأموال المخصصة لهما في الميزانية السنوية لحكومة الوفاق الوطني، مما يهدد قدرة هاتين المؤسستين على مواصلة عملياتهما اليومية.

باء – حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

43 – لا تزال الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ترتكب في جميع أنحاء ليبيا مع الإفلات التام من العقاب، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء القسري والتعذيب. ومنذ اندلاع النزاع في 4 نيسان/ أبريل، تواصلت الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية بلا هوادة. وسُجِّل ما لا يقلُّ عن 50 هجوما على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية وسيارات الإسعاف خلال هذه الفترة. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانا أدانت فيه بشدة الهجمات على جميع الأهداف المدنية ونفت الاتهامات الموجهة إليها بأنها تلقت إحداثيات المستشفيات والعيادات الميدانية أو زودت بها أي طرف من أطراف النزاع.

44 – وخلال جلسة التحاور التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن ليبيا في 25 أيلول/سبتمبر، شملت المناقشات إنشاء آلية للتحقيق في إطار مجلس حقوق الإنسان، من قبيل لجنة تحقيق.

45 – واستمر استخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتحريض على الكراهية والعنف، بما في ذلك تواتر نشر صور لجرائم حرب محتملة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى كبح خطاب التحريض والكراهية في وسائط الإعلام الليبية. وضمت حلقتا عمل لمدة يومين نُظمتا في 9 أيلول/سبتمبر في طرابلس وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر في القاهرة، صحفيين ومحررين وناشطين في وسائط التواصل الاجتماعي ومدربين في مجال حقوق الإنسان وممثلي منابر وسائط التواصل الاجتماعي بهدف إعداد مدونة لقواعد سلوك وسائط الإعلام في نهاية المطاف.

46 – وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس القضاء الأعلى المنتخب حديثا أول اجتماع رسمي في طرابلس وأصدر عمليات التناوب القضائية السنوية ومجموعة من الترقيات وحالات النقل. وكان انتخاب المجلس وتوليه مهامه، وهو يضم ثماني مناطق قضائية في جميع أنحاء ليبيا، تعبيرا عن الدعم لسلطة قضائية موحدة، على الرغم من استمرار الانقسامات السياسية في البلد.

أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

47 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان حوالي 500 8 شخص محتجزين في 28 سجنا من السجون الرسمية التي تشرف عليها وزارة العدل، وكان نحو 60 في المائة من هؤلاء الأشخاص رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبلغ مجموع النساء المحتجزات ما عدده 280 امرأة، منهن 180 من غير الليبيات و 109 من الأطفال محتجزين في السجون و/أو لدى الشرطة القضائية. كما احتُجز آلاف آخرون في مرافق تخضع اسميا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، وكذلك في مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم تتح لهؤلاء المحتجزين فرصة تذكر للطعن في مشروعية احتجازهم أو التماس الانتصاف عن الانتهاكات التي تعرَّضوا لها.

48 - وسجل انتشار الأمراض بين السجناء، ولا سيما الأمراض المعدية والسارية، مثل داء السل، والجرب، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتهاب الكبد زيادة كبيرة. وعملت بعثة الأمم المتحدة مع وزارة العدل لدعم تحسين الرعاية الطبية للسجناء. وتفتقر معظم السجون إلى سيارات إسعاف وتعاني عيادات السجون من نقص في الأدوية والمعدات.

49 - وفي آب/أغسطس، أصدرت وزارة العدل مرسوما لإعادة فتح سجن في عين زارة في طرابلس، وأنشأت سجنا جديدا في مليتة في غرب ليبيا، لمعالجة الاكتظاظ في سجون طرابلس. وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت سلطات المنطقة الشرقية فتح سجن جديد في درنة. وكررت بعثة الأمم المتحدة تأكيد ضرورة إنهاء الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة قبل المحاكمة وواصلت التعاون مع مكتب المدعي العام بشأن عملية فرز السجناء.

الفئات المعرَّضة للخطر

المهاجرون واللاجئون

50 - يوجد حوالي 200 3 من اللاجئين والمهاجرين حاليا رهن الاحتجاز في مراكز احتجاز تديرها مديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية، بإشراف وزارة الداخلية، وتسيطر عليها جماعات مسلحة. ويقدر بأن نحو 000 2 منهم معرضون للمعارك الدائرة في طرابلس وما حولها أو موجودون في أماكن قريبة منها.

51 - وما زال المهاجرون واللاجئون يخضعون بشكل منهجي للاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وتنتشر أيضا على نطاق واسع أعمال العنف الجنسي، والاختطاف للحصول على فدية، والابتزاز، والعمل القسري، والقتل غير المشروع. ومن بين مرتكبي الانتهاكات مسؤولون حكوميون وأفراد ينتمون إلى جماعات مسلحة ومهرّبون ومتّجرون بالبشر وأفراد في عصابات إجرامية. ولم تستخدم حارسات سوى في مركز احتجاز رسمي واحد، هو مركز طارق السكة للاحتجاز.

52 - وتبرز مخاوف جدية أيضا فيما يتعلق بنقل المهاجرين الذين اعترضهم خفر السواحل الليبيون في البحر ونقلوهم إلى مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، بما في ذلك إلى مركز احتجاز تاجوراء الذي لا يزال مفتوحا رغم إعلان الحكومة في 1 آب/أغسطس 2019 بأنه سيُغلق أبوابه. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، تم تجديد مذكرة تفاهم بين إيطاليا وحكومة الوفاق الوطني تشمل التعاون الإنمائي؛ ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب؛ وتعزيز الأمن بين ليبيا وإيطاليا.

الصحفيون والناشطون في المجتمع المدني

53 – في 9 تشرين الأول/أكتوبر، تعرض صحفيان لإطلاق النار وأصيبا بجروح في شارع العزيزية في طرابلس أثناء التوجه لتغطية القتال في الخطوط الأمامية. وفي 27 آب/أغسطس، اعتقلت قوات الأمن التابعة لحكومة الوفاق الوطني مصوِّرا واقتادته إلى سجن معيتيقة في طرابلس، حيث احتجز دون توجيه تهمة إليه إلى غاية تاريخ الإفراج عنه في 9 أيلول/سبتمبر. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، قامت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، بتدريب 25 من ممثلي المجتمع المدني في تونس على المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

النساء والفتيات

54 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتوافر معلومات بشأن مصير السيدة سهام سرقيوة، العضوة المنتخبة في مجلس النواب، التي اختطفت من منزلها في بنغازي في 17 تموز/يوليه. وواصلت بعثة الأمم المتحدة الدعوة إلى الإفراج الفوري عنها، وواصلت، على نطاق أوسع، إدانة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات.

55 – وتُحتجز النساء في جميع أنحاء ليبيا في مرافق سجون لا تستخدم حارسات، مما يعرضهن إلى مخاطر متزايدة للتحرش الجنسي والعنف. وفي غرب ليبيا، يعتبر سجن الجديدة للنساء في طرابلس الإصلاحية الوحيدة التي تضم حارسات.

المصالحة والعدالة الانتقالية

56 – استمر مشروع المصالحة الذي تشرف عليه البعثة، ويجري تنفيذه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ الأنشطة لتمكين جهود المصالحة على مستوى القواعد الشعبية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الاجتماع الأخير في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية الرامية إلى إنشاء شبكة من الوسطاء المحليين. وضم الاجتماع 32 مشاركا، بمن فيهم 12 امرأة، من شرق ليبيا. وفي المرحلة التالية، سيقدم التدريب المتخصص في مجال تعزيز تحليل النزاعات، وتسوية النزاعات، ومهارات الوساطة إلى مختلف الفئات المعنية في جميع أنحاء ليبيا.

57 – ولمعالجة المسألة العالقة للسكان المشردين من تاورغاء، اجتمع السيد السراج برئيس المجلس المحلي لتاورغاء وعمدة بلدية مصراتة في 21 تشرين الأول/أكتوبر. وتعهد بتيسير الإفراج عن التعويضات المستحقة في إطار اتفاق المصالحة بين مصراتة وتاورغاء. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، برأت محكمة الاستئناف في طرابلس جميع المتهمين في قضية سجن أبو سليم التي تتعلق بالمجزرة التي راح ضحيتها 1 200 شخص عام 1996، ومن بينهم رئيس المخابرات العسكرية السابق، عبد الله السنوسي. وتشمل أحكام البراءة المتهمين الخمسة الذين وافتهم المنية أثناء المحاكمة، في حين تمت تبرئة متهمين آخرين على أساس قانون التقادم، على النحو الوارد في قانون العقوبات. وتخضع القضية لطعن آخر من جانب الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطوة هامة تمكن المحكمة العليا في ليبيا من التأكيد، بموجب القانون الدولي، على عدم انطباق قوانين التقادم على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

58 - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها لتنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها (انظر A/67/775-S/2013/110، المرفق)، بغرض التخفيف من احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

جيم - قطاع الأمن

دعم الخطط الليبية للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

59 - واصلت البعثة تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الإدارة والدعم التقني إلى الشرطة، وإدارة الحدود، وأمن الطيران والمطارات، وتمكين المرأة، وسيادة القانون، والعدالة.

60 - وعمل الفريق المتكامل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي على تطوير المرحلة الثانية من البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن. وفي الفترة من 21 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى مركز التنسيق العالمي لسيادة القانون ومسؤولون ليبيون من وزارة الداخلية ووزارة العدل استعراضا للتحديات الراهنة والفرص المتاحة من أجل دعم الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن للإسهام في وضع استراتيجية مشتركة للعمل في المستقبل. وعقدت مشاورات مع فئات المجتمع المدني لتحديد الأولويات في مجال سيادة القانون، بما في ذلك تعزيز آليات الرقابة، ودعم عمل القضاء، وكذلك دعم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع الأمن.

إدارة الأسلحة والذخيرة

61 - سجل التلوث بالمتفجرات الخطرة في منطقة طرابلس الكبرى زيادة هائلة، مع استمرار تلقي السلطات مئات من التقارير عن الذخائر غير المنفجرة من المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. ولا تزال عملية وصول أفرقة إزالة الألغام إلى المناطق المتأثرة محدودة للغاية بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية والقيود التي تحد من القدرات.

62 - واستمرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مساعدة السلطات الليبية على التصدي لانتشار الأسلحة والذخيرة دون ضوابط والتلوث الناجم عن أخطار المتفجرات. وقدمت الدائرة الدعم لتنمية القدرات الوطنية من أجل التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال توفير التدريب على إدارة مواقع الحوادث التي تشتمل على هذه الأجهزة لمجموعة ثانية تضم 16 ضابطا من ضباط شرطة الأدلة الجنائية الليبية في تشرين الأول/أكتوبر. وشمل هذا التدريب التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل زيادة القدرات الوطنية والمساعدة على تحديد الأثر الجنساني المترتب على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

63 - وقام مشروع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في بنغازي لإزالة أخطار المتفجرات الطارئة وتحديد مواقعها بإزالة 40 صنفا من الذخيرة غير المنفجرة وأنجز مسوحا غير تقنية شملت 24 موقعا. وسيسترشد بهذه المسوحات في عمليات إزالة الألغام في المستقبل ودعم حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار.

تعزيز إمكانية وقف إطلاق النار

64 - تواصل بعثة الأمم المتحدة تحديد الخيارات المتعلقة بدعم إمكانية وقف إطلاق النار، ولا سيما في طرابلس، ولاحقا على نطاق البلد. ويمضي العمل قدما في التخطيط لإصلاحات القطاع الأمني التكميلية، وحشد الترتيبات المتعلقة بأمن الدولة والترتيبات الأمنية المؤقتة، ونقل الأسلحة الثقيلة، وزيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وفي سياق عملية برلين، بدأ التخطيط لحوار بين حكومة الوفاق الوطني وقوات اللواء حفتر من شأنها أن تعالج هذه المسائل في إطار اتفاق لوقف دائم للأعمال العدائية.

دال - تمكين المرأة

65 - ما زالت وحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي، بعد عام واحد من إنشائها، تفتقر إلى الدعم المالي من الحكومة. وعقدت الوحدة عدة اجتماعات تشاورية مع أعضاء منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والمسؤولين الحكوميين والوزراء. وقامت الوحدة مؤخرا بالموافقة على التقرير بشأن الاستعراض الوطني الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. غير أن الوحدة لم تقم بعد بوضع أي سياسات أو مراسيم تتعلق بالمساواة بين الجنسين على النحو المتوخى في إطار ولايتها.

66 - وفي الفترة الممتدة بين 27 آب/أغسطس و 11 تشرين الثاني/نوفمبر، استفادت 200 امرأة من دورات تدريبية تهدف إلى تطوير المهارات المدرَّة للدخل نظَّمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي 29 آب/أغسطس، قدمت نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وأشارت إلى الأثر غير المتناسب لأعمال القتال المستمرة على النساء والفتيات الليبيات. وعلاوة على ذلك، أعربت مجددا عن التزام الأمم المتحدة بكفالة الإدماج والمشاركة الكاملة للمرأة الليبية في جميع الجهود السياسية وجهود الوساطة، وأكدت للمشاركات أنه يجري بذل المزيد من الجهود للتأكد من أن النساء الليبيات على أتم استعداد لممارسة تأثيرهن على ديناميات النزاع والاضطلاع بدور فاعل في جهود الوساطة والمصالحة.

67 - وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أعد أعضاء المجالس البلدية في أيلول/سبتمبر استراتيجيات عن السبل الكفيلة بربط النساء العاملات في مجال بناء السلام على صعيد المجتمع المحلي بالمبادرات المتخذة على مستوى السياسة العامة. وفي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك وفد من النساء الليبيات في المؤتمر العالمي عن المنظورات الجنسانية وبناء الثقة من أجل سلام شامل، بمساعدة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأكدن فيه مجددا أهمية مشاركة النساء بصورة مجدية.

هاء - الشباب والسلام والأمن

68 - في تشرين الأول/أكتوبر، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي مشروعا مشتركا لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام عن بناء السلام في صفوف الشابات والشبان ومعهم في سرت. ويرمي المشروع الذي يمتد لفترة 18 شهرا إلى دعم الشبان والشابات والمراهقين والمراهقات في سرت للتحول إلى عناصر نشطة للتغيير في السياق الليبي، وتزويدهم بالدعم النفسي الاجتماعي والتدريب في مجال القيادة وحل النزاعات، والفرص للمشاركة في عملية صنع القرار.

واو – تنسيق المساعدة الدولية

69 – في الفترة من 15 إلى 21 أيلول/سبتمبر، خضع 25 موظفا من سبع منظمات وطنية ودولية تقدم خدمات في مجال مكافحة العنف الجنساني في ليبيا لتدريب نظمه كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في ليبيا على نظام بريميرو لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني + من أجل توفير الرعاية المنقذة للحياة ودعم الناجين والناجيات من هذا العنف في البلد. ويهدف تعريف مقدمي الخدمات في ليبيا بنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني إلى زيادة السلامة والأخلاقيات والجودة في تقديم الخدمات والوثائق المتصلة بإدارة حالات العنف الجنساني، مع السماح لمقدمي الخدمات بجمع وتحليل البيانات عن حوادث هذا العنف على نحو منهجي.

70 – وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر و 8 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اجتماعات الفريق العامل المعني بالشباب لتعزيز التعاون واستعراض أداة تحديد برامج الشباب، مع حضور الأمم المتحدة (المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة)، والمنظمة الدولية للإبلاغ عن مسار الديمقراطية.

71 – وأجرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مشاورات مع السلطات الليبية والمجتمع المدني والمجتمع الإنساني لإعداد خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2020. ويشمل النهج المعزز لعام 2020 تحليلا أكثر شمولا بين القطاعات للاحتياجات، وتعزيز تحديد الأولويات، وأهدافا استراتيجية قابلة للقياس، وتحسين الرصد. وأنتجت العملية التشاورية بارامترات استجابة أكثر تركيزا سيتابعها الفريق القطري للعمل الإنساني بالتنسيق مع النظراء الليبيين والجهات المحلية في مجال الاستجابة الإنسانية.

زاي – المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

72 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحولت الأعمال العدائية التي وقعت في العاصمة وحولها تدريجيا إلى الأحياء المكتظة بالسكان، مما أدى إلى مزيد من التشريد والمزيد من الاحتياجات الإنسانية. ولا تزال الأسر المشردة داخليا التي تظل قريبة من مناطق النزاع، إلى جانب المجتمعات المحلية المضيفة التي توفر لها المأوى، فضلا عن المهاجرين واللاجئين الموجودين في مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة، في خطر كبير. ولا يزال أكثر من 000 231 مدني في مناطق متاخمة لخطوط المواجهة و 000 380 شخص آخرين يعيشون في مناطق متضررة من النزاع بشكل مباشر.

73 – وفي المناطق المتضررة من النزاع، يواجه الناس صعوبات متزايدة في الحصول على السلع والخدمات العامة الأساسية والقدرة على كسب العيش. وتصديا للأزمة في طرابلس ودعما للجهود المحلية، قدَّمت الجهات الفاعلة الإنسانية المساعدة اللازمة لحوالي 000 226 شخص.

74 – وفي مدينة مرزق الجنوبية، سلَّم شركاء في المجال الإنساني بالتنسيق مع اللجان المحلية لوازم تتعلق بالصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومواد غذائية أو غير غذائية إلى مناطق التشريد، بما يشمل الحصص الغذائية وغير الغذائية لحوالي 600 أسرة مشردة (قرابة 500 1 شخص).

75 – وفي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان سقوط 647 ضحية في صفوف المدنيين (284 قتيلا و 363 جريحا)، بما في ذلك

486 رجلا و 26 امرأة و 67 طفلا مقابل سقوط 188 ضحية في صفوف المدنيين في عام 2018. وكانت الغارات الجوية هي السبب الرئيسي لوقوع ضحايا من المدنيين، بلغ عددهم 394 ضحية (182 قتيلا و 212 جريحا)، يليها القتال البري، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وعمليات الاغتيال الموجهة والمتعمَّدة. وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان وقوع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين في الجزء الغربي من البلد، تليه المنطقتان الشرقية والجنوبية. وقد يكون العدد الفعلي للضحايا أعلى. ولقد شُرِّد أكثر من 000 301 شخص في جميع أنحاء ليبيا، في حين عاد أكثر من 000 444 شخص كانوا مشردين سابقا إلى موطنهم الأصلي في البلد.

76 - ومن بين 000 552 شخص قدم إليهم الشركاء في المجال الإنساني المساعدة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2019، تلقى نحو 000 400 شخص شكلا من أشكال المساعدة الإنسانية، حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فحتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر، ظلَّ التمويل منخفضا حتى وإن استمرت الاحتياجات تزداد، ولم يرد سوى نسبة 50 في المائة من المبلغ المطلوب وهو 202 مليون دولار في إطار الخطة.

77 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت التقديرات إلى أنه يوجد أكثر من 000 636 من المهاجرين واللاجئين في ليبيا، 13 في المائة منهم من النساء و 8 في المائة من الأطفال. وفي الفترة الممتدة بين 27 آب/أغسطس و 4 تشرين الثاني/نوفمبر، أعاد خفر السواحل الليبيون 437 2 مهاجرا ولاجئا إلى البلد. وفي نقاط النزول من السفن، وفرت المنظمة الدولية للهجرة مساعدات طبية وإنسانية. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لعودة 065 2 مهاجرا طوعا إلى 26 بلدا من بلدان المنشأ عن طريق برنامجها للعودة الإنسانية. ولم يسمح للعاملين في مجال حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة الوصول إلى نقاط النزول من السفن لتقييم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لهؤلاء الأفراد.

78 - ويوجد حاليا نحو 000 46 من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية الدعم لإجلاء أو إعادة توطين 297 1 لاجئاً من ليبيا ومرّ 465 1 لاجئاً عبر مرفق التجميع والمغادرة في طرابلس الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر 2018 ليكون بمثابة مركز عبور للاجئين. غير أنه يوجد في الوقت الراهن، حتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أكثر من 200 1 شخص يحتمون في هذا المرفق، عقب وصول نحو 450 شخصا مؤخرا أطلق سراحهم من مركز احتجاز. وتهدد حالات الوافدين تلقائيا الوظيفة الأصلية للمرفق كمركز عبور لعمليات الإجلاء. وفي حين لا تزال الجهات الفاعلة الإنسانية تقدم المساعدة الطبية والإنسانية، تتحمل حكومة الوفاق الوطني المسؤولية باعتبارها الجهة الرئيسية المكلفة بإيجاد بدائل للاحتجاز، مثل إطلاق السراح في المناطق الحضرية أو النقل إلى مراكز مفتوحة تتيح حرية التنقل والمأوى والمساعدة والحماية من الأذى.

79 - وكشف التقييم الذي أجري لقطاع الرعاية الصحية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عن زيادة حادة في الاحتياجات الصحية غير الملباة، وبخاصة للنساء والفتيات. فأكثر من 24 في المائة من مرافق الرعاية الصحية مغلقة من جراء النزاع أو انقطاع التيار الكهربائي أو بسبب الأضرار التي لحقت بهياكل المباني، كما تعطل تقديم الخدمات في العديد من المرافق الأخرى.

80 - ومنذ اندلاع النزاع، دُمِّر ما لا يقلُّ عن 44 مدرسة تدميرا كاملا ولحقت أضرار جزئية بما عدده 193 مدرسة. وثمة ما مجموعه 221 مدرسة (بما في ذلك 124 مدرسة حكومية) لا تعمل و 28 مدرسة تستخدم كملاجئ للأشخاص المشردين داخليا.

81 - وفي أيلول/سبتمبر، شارك أكثر من 600 من أطفال المدارس في المخيمات الصيفية للتغذية حول طرابلس، التي نظمها برنامج الأغذية العالمي مع وزارة التعليم وشركاء من القطاع الخاص. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا المساعدة إلى 000 126 شخص في جميع أنحاء ليبيا خلال عمليات توزيع الأغذية العادية والطارئة، وبرامج التغذية في المدارس ومبادرات الغذاء مقابل التدريب لتعزيز القدرة على الصمود.

82 - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته لتحقيق الاستقرار والتعافي. وحتى تشرين الأول/أكتوبر، استثمر مبلغ 31 مليون دولار في أكثر من 40 بلدية للمساعدة على استعادة الخدمات العامة الأساسية لأكثر من 70 في المائة من سكانها. وفي تاورغاء، شرع البرنامج الإنمائي في بذل الجهود لدعم توفير خدمات الرعاية الصحية والطاقة والخدمات التعليمية إلى نحو 500 1 من العائدين. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أعاد أيضا تأهيل ثلاث مدارس في بني وليد ومدرسة واحدة في سرت وأنجز أعمال الصيانة والإصلاح في جامعة بنغازي. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز البرنامج الإنمائي تقدما في إصلاح شبكة المياه والصرف الصحي في سبها وشرع في العمل على أحد المراكز الصحية في غات، في جنوب غرب ليبيا.

83 - وتنمو المستوطنات العشوائية بسرعة في ليبيا، نظرا لغياب سيادة القانون وسوء الإدارة، مما أسفر عن تدهور البيئة، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، والمشاكل القانونية التي يمكن أن تتسبب في قلاقل اجتماعية وعدم استقرار. ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكالة التخطيط الحضري في تحديد المستوطنات العشوائية ووفر بناء القدرات التقنية والدعم لمعالجة المنازعات المتعلقة بحقوق الأرض والملكية.

84 - وفي الفترة الممتدة من 27 آب/أغسطس و 11 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الأفرقة المتخصصة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات رعاية صحية للأمهات والمواليد في طرابلس والدعم للأسر المشردة داخل الملاجئ في طرابلس وتاجوراء. واستطاع الشركاء المحليون لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوصول إلى 552 امرأة وفتاة نزحن من مرزق وإلى السكان المحليين من خلال دورات التوعية بشأن العنف المنزلي والوقاية من العنف الجنساني. وفي سبها، واصلت الجهات الشريكة المحلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم النفسي الاجتماعي إلى حالات فردية من العنف الجنساني، ونظمت أنشطة ترويحية للأشخاص المشردين داخليا من مرزق.

85 - وبذل كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهودا إضافية لكفالة تحسين مستوى المساعدة الإنسانية المقدمة للنساء والفتيات في ليبيا بسبل منها تنظيم دورة تدريب المدربين بشأن المسائل الجنسانية لما عدده 18 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الفترة من 2 إلى 6 أيلول/سبتمبر. وفي أيلول/سبتمبر أيضا، وسعيا لتلبية احتياجات الأسر المتضررة من النزاع التي شُرِّدت من مرزق إلى سبها، قام كل من المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي بتفعيل آلية الاستجابة السريعة التابعة لها لتوفير المواد الضرورية الأساسية، بما في ذلك للنساء والفتيات المشردات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات المستلزمات لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية إلى مستشفى سوق الخميس في مدينة

الخُمس. وستعزز هذه السلع الأساسية توفير الخدمات في مجال الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لعدد يقدر بحوالي 500 امرأة وفتاة.

رابعا – نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

86 – أبقت الأمم المتحدة على حضـــور محدود لحوالي 100 من الموظفين المدنيين الدوليين في طرابلس على أســـاس التناوب، في حين كـان بقيـة الموظفين الـدوليين في البعثة يعملون من تونس. وعلى الرغم من أن وحدة الحراســـة التابعة للأمم المتحدة تؤمن حماية مجمع بعثة الأمم المتحدة، فوجود الموظفين قيد الاستعراض والتعديل بشكـل مستمر مع مراعاة الظروف الأمنية، واستنادا إلى الخبرة الفنية المطلوبة في ليبيا في أي وقت من الأوقات، ولا سـيما للمشـاركة في الجهود السـياسـية والتصـدي للاحتياجات الإنسـانية المتزايدة. وعمل الموظفون الوطنيون الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع العنيف من المنزل أو نصحوا بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا. ولا يزال جميع الموظفين الدوليين في طرابلس يقيمون في مجمع أويا.

87 – وعقب الهجوم الذي وقع في بنغازي في 10 آب/أغســـطس، والذي أســـفر عن مقتل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة وإصابة اثنين آخرين بجروح، عقد مجلس تحقيق وما زالت أعماله مستمرة للتأكد من ملابســـات الحادث. وأبقت بعثة الأمم المتحدة مركز بنغازي قيد التشـــغيل، ولكنها قلصـــت وجود الموظفين الدوليين الدائمين. وأصبحت التحركات البرية تتم على أساس تقييم كل حالة على حدة. ويجري تعديل الترتيبات الأمنية باستمرار حسب التطورات على أرض الواقع.

خامسا – ملاحظات وتوصيات

88 – منذ اندلا ع الأعمال العدائية في نيسان/أبريل 2019، تشهد ليبيا دوامة مدمِّرة من النزاع. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، زادت التدخلات الخارجية بقدر أكبر، لا ســـيما من حيث الأعتدة الحربية وما أبلغ عنه من وصول المزيد من المقاتلين والمرتزقة الأجانب إلى البلد.

89 – ولا يزال يســاورني القلق بوجه خاص إزاء الأثر الواقع على المدنيين من جراء القصــف والغارات الجوية على المناطق السكنية، والحوادث المتكررة التي تستهدف فيما يبدو العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. وأذكر جميع الأطراف بالحظر الصارم للهجمات العشوائية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنســان وأحث جميع الأطراف على تجنب القصــف الجوي أو القصــف البري للمناطق الســكنية. وأذكر أيضــا بواجب جميع الأطراف ضــمان احترام العاملين في القطاع الطبي والمســتشــفيات وغيرها من المرافق الطبية. وأشـــدد على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية تنتهك القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

90 – وإنني أرحب بالخطوات المتخذة من أجل وقف إطلاق النار برعاية رئيس الاتحاد الروسـي ورئيس تركيا. وأحث جميع الأطراف المتحاربة على التعجيل في تعزيز وقف الأعمال العدائية دون شـــروط الذي أتاحته هذه الرعاية والتعاون بروح بناءة في تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك ضمن عملية برلين.

91 – وإنني أرحِّب أيضــا بقمة برلين القادمة وهدفها المتمثل في توحيد المجتمع الدولي لدعم إنهاء النزاع وتحقيق العودة إلى العملية السياسية وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار بين الأطراف الليبية. وإن أي دعم أجنبي للأطراف المتحاربة لن يؤدي إلا إلى ترســـيخ النزاع الدائر ويزيد من تعقيد الجهود المبذولة من أجل

التوصل إلى التزام دولي واضح بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة الكامنة في البلد. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على أن تدعم بقوة هذه المبادرة. وأعرب عن امتناني لحكومة ألمانيا لما تبذله من جهود مستمرة من أجل إنجاح هذه العملية.

92 - ومن الضروري أن يوحد المجتمع الدولي موقفه لإنهاء النزاع وتعزيز التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وإنني أرحب بما أنجز من عمل في سياق عملية برلين من أجل التوصل إلى بيان يتضمن الحزم الست من العناصر اللازمة لإنهاء النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية. وأشجع الدول الأعضاء على دعم العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتفعيل هذه الحزم الست، بما في ذلك العمل التفصيلي الذي أنجز لدعم وقف إطلاق النار، واقتراح لجنة متابعة لقمة برلين. وأرحب بالاقتراح الداعي إلى إجراء محادثات فورية بين الممثلين العسكريين، وأشجع على تنفيذ الاقتراح بأسرع وقت ممكن. وأشدد مرة أخرى على الأهمية الأساسية لضرورة توحيد الموقف على الصعيد الدولي، والسعي الجماعي لتحسين الحالة على أرض الواقع، ودعم الحوار بين الأطراف الليبية، وهي النقطة الأخيرة في مبادرة ممثلي الخاص المؤلفة من ثلاث نقاط.

93 - وسعيا لمنع المزيد من تصعيد العنف، والتمكين من تنفيذ وقف الأعمال العدائية، من الضروري أن يكون هناك التزام صارم بحظر توريد الأسلحة، وفقا لقرار مجلس الأمن 2473 (2019). وإنني ألاحظ بقلق استمرار انتهاكات هذا الحظر، على النحو الذي صنفه فريق الخبراء. وأذكر الدول الأعضاء بالتزاماتها بعدم بيع أو توريد الأسلحة إلى ليبيا، وأناشدها تنفيذ جميع التدابير المتصلة بحظر توريد الأسلحة، وفقا للقرار 2473 (2019). فالتنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة بالغ الأهمية لحماية المدنيين واستعادة الأمن وإرساء الاستقرار في ليبيا والمنطقة.

94 - والجهود الرامية إلى تقسيم عمل وإدارة المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، والهجمات على البنية التحتية النفطية تهدد عائدات النفط في هذا البلد، وبالتالي مصالح جميع الليبيين. وقد أثلج صدري البيان المشترك المؤرخ 22 أيلول/سبتمبر الصادر عن ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الذي أعربت فيه هذه الدول عن الدعم للمؤسسة الوطنية للنفط موجهة بذلك رسالة دولية مهمة ترفض المحاولات المستمرة إلى تقسيم هذه المؤسسة السيادية الحيوية لاستقرار البلد. وفي هذا الصدد، إنني أرحب باستمرار الجهود المبذولة لإعادة توحيد البلد ومؤسساته، فضلا عن إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

95 - ونتيجة للنزاع، توقفت العمليات الديمقراطية في البلد. ويساورني القلق لأن ''الحكومة المؤقتة'' غير المعترف بها في شرق ليبيا تزيد من انعدام اليقين الناجم عن النزاع بالتخطيط لإجراء انتخابات بلدية موازية أو فرض تعيين ''لجان توجيهية بلدية''، بما في ذلك في المناطق التي توجد فيها مجالس منتخبة بالفعل. وهذه التدابير يجب أن تتوقف على الفور وإلا فإنها ستؤدي لا محالة إلى تفاقم النزاعات المحلية وتفتيت هيكل الحكم المحلي في ليبيا. ويجب أن يكون لدى ليبيا مؤسسة وطنية واحدة فقط لإجراء انتخابات المجالس البلدية. وإنني أدعو حكومة الوفاق الوطني إلى كفالة أن تتلقى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية موارد الميزانية الكافية في الوقت المناسب لتمكينها من تيسير عمليات انتخابية تتسم بالمصداقية عندما تسمح الظروف بذلك.

96 – وأرحب بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة مع الممثلين الليبيين والمجتمع المدني. فهذه الجهود المبذولة، بما في ذلك لمكافحة انتشار خطاب الكراهية، تكتسب أهمية لبناء الثقة في العملية الجارية والتصدي للدوافع الكامنة وراء الأزمة.

97 – ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باختطاف النساء وترهيبهن، وأكرر دعوتي إلى الحصول على معلومات تتعلق بمصير النائبة المخطوفة سهام سرقيوة. وما زلت أناشد جميع الجهات الفاعلة الليبية تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وعلى النساء والشباب أداء دور حاسم في جهود بناء السلام والحوار، وإنني أؤكد من جديد ضرورة إشراكهم في العملية السياسية.

98 – وما زال يساورني بالغ القلق إزاء أوضاع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، وخاصة المحتجزين منهم في مراكز الاحتجاز. وينبغي الإفراج عن اللاجئين والمهاجرين وتوفير المأوى الآمن لهم حتى يتسنى تجهيز طلبات لجوئهم أو توفير المساعدة الآمنة لهم لإعادتهم إلى أوطانهم من أجل جمع شملهم مع أسرهم. وليبيا ليست بالمحطة الآمنة لنزول اللاجئين والمهاجرين، وإني أحث الدول على إعادة النظر في السياسات التي تدعم عودة اللاجئين والمهاجرين إلى الشواطئ الليبية.

99 – وإنني أحث الدول الأعضاء على دعم خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا من أجل تمكين الشركاء في المجال الإنساني من الاستجابة للاحتياجات الفورية والمتزايدة للسكان المتضررين من النزاع في ليبيا.

100 – ويساورني بالغ القلق لأن الجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا، بما فيها تلك التابعة للدولة، تضع الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في الاحتجاز التعسفي وغير المشروع لفترات طويلة، وتخضعهم للتعذيب وغيره من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. وإنني أدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص المحتجزين تعسفا أو المحرومين من حريتهم بصورة غير مشروعة لأسباب أخرى وإلى نقل جميع الذين حُرموا من حريتهم بصورة غير قانونية إلى مرافق الاحتجاز الرسمية ومعاملتهم وفقا للقانون والمعايير الدولية المنطبقة. ومن المستهجن تماما تضاؤل أو انعدام إمكانية لجوء الضحايا إلى الحماية القضائية أو إلى سبل الانتصاف أو وسائل الجبر، في حين أن أفراد الجماعات المسلحة يتمتعون بالإفلات التام من العقاب. ولا بد من التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات منهجية في ليبيا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

101 – وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في دعم السلام والأمن والمساعدة الإنسانية في ليبيا. كما أود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها الأفراد الضروريين لوحدة حراسة الأمم المتحدة.